# التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق

أ.د قدي عبد المجيد جامعة الجزائر (03)
أ. البحري عبد الله جامعة التكوين المتواصل – تمنراست

**الملخص**

لقد استغلت الدول المتقدمة فرصة عدم نجاح العديد من تجارب التكامل الاقتصادي العربي وعدم علاج وتذليل تلك المشاكل التي حالت دون تحقيقه، في حث الدول العربية على البحث عن مصالحها في العالم الخارجي منفردة، وفي تحطيم أي جهود للتكامل الإقتصادي العربي، بتقديم بدائل له، فالولايات المتحدة الأمريكية قدمت مشروع السوق الشرق الأوسطية كبديل، واقترح الإتحاد الأوروبي الشراكة الأوروعربية كبديل آخر.

ورغم التحديات التي توجه الدول العربية والتي تحول دون تحقيق التكامل الإقتصادي العربي، إلا أن هذه الدول أدركت ولو كان ذلك متأخرا ضرورة التكامل الإقتصادي العربي ويتحلى ذلك من خلال السعي إلى إنجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تعد محاولة جريئة لإحياء جهود التكامل الإقتصادي العربي المتعثرة.

Résumé

L'histoire du monde arabe est marquée par les différents essais d'intégration économique régionale, qui ont subi d'échec ; jusqu' à la création de la grande zone de libre échange arabe et sa mise en œuvre en 1998. Cette zone est considérée comme une tentative à motiver les efforts d'intégration économique arabe, malgré les obstacles qui les rencontre. Et le projet du partenariat euro – méditerranéen présenté par l'union européenne.

## مقـدمة

لقد تميزت الفترة الأخيرة من القرن العشرين بتسارع وتيرة إنشاء التكتلات الإقليمية في مختلف أنحاء العالم، حيث أصبح التكامل الاقتصادي الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كل الدول الكبرى والصغرى، وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي تساعد الدول على إثبات وجودها في عالم حافل

بالمستجدات والمخاطر التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها.

أدى هذا الواقع الإقتصادي الدولي وما أفرزه من الحاجة إلى مواجهة المشكلات الإقتصادية المعاصرة والتكتلات الإقتصادية الدولية، بالإضافة إلى الإنتفاع بالمزايا والعوائد التي يمكن أن يتيحها التكامل الإقتصادي، إلى أن تحذو حذوا الدول العربية في ذلك حذو دول العالم عموما في إتجاه التكامل الإقتصادي.

أولا مقومات ومعوقات التكامل الإقتصادي العربي:

1ـ مقومات التكامل الإقتصادي العربي: أن مجموعة الدول العربية تتمتع بمقومات خاصة بإمكانها أن تزيد من فعالية التكامل الإقتصادي بين هذا الدول ويمكن تلخيص هذه المقومات فيما يلي:[1].

أ- موقع الدول العربية: تتميز الدول العربية بموقع إستراتيجي له أهميته الإقتصادية الخاصة، حيث تحتل متوسطا بين ثلاث قارات هي أسيا، أفريقيا، وأوروبا وتطل معظم الدول العربية على بحار ومحيطات العالم مما يسمح بها برط دول العالم ببعضها البعض وتتميز تضاريسها بوجود مجاري ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقة كهربائية هائلة [2].

ب-توفر الموارد الطبيعية: وتشمل ذالك في الأرضي الزراعية والغابات والمزارع وثروات حيوانية، وثروة بيترولية وثروة معدنية حيث تقدر الأراضي الزراعية في الدول العربية بحوالي 9.1 مليون هكتار أي 5 % من المساحة الإجمالية للدول العربية وهذا في سنة 2003، تحتل الأراضي المزروعة موسميا حوالي 88 % من مساحة الأراضي الأراضي المزروعة، كما تقدر مساحات الغابات في نفس السنة بحولي 84.5 % مليون هكتار وتمثل 6 % من المساحة الإجمالية للدول العربية.

وتمثل مساحة المراعي 32 % من المساحة الإجمالية [3] والملاحظ أن الجزء الأكبر من هذه الموارد لم يستغل بعد الإستغلال الأمثل.

ج-توفر رؤوس الأموال بشكل هائل نتيجة ضخامة عائدات البترول إلا أن هذه الأموال لم تساهم بشكل جدي في تنمية الدول العربية، وإنما تتجه نحو الإستثمار في الخارج، حيث وصلت عوائد الصادرات النفطية العربية في عام 2004 إلى 248.5 مليار دولار[4].

د-توفر الموارد البشرية في الوطن العربي، حيث بلغ عدد السكان 5% من عدد سكان العالم، كما بلغ عدد العمال في سنة 2003 حوالي 115 مليون عامل عربي.

هـ-اتساع السوق في الوطن العربي الذي يمتد من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي والذي يضم أكثر من 306.4 مليون مستهلك.

2) معوقات التكامل الإقتصادي العربي: يمكن تقسيم هذه المعوقات إلى ثلاث معوقات إجتماعية، معوقات سياسية، معوقات إقتصادية.

أ-المعوقات الإجتماعية: إن الإختلاف والتباين في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية يعتبر من أهم وأقوى عقبات التكامل الإقتصادي والتوحيد السياسي [5] حيث نجد في الدول العربية دول غنية ودول فقيرة بينما تتمتع دول الخليج البترولية بإقتصاديات قوية، حيث بلغ متوسط الفرد القومي في كل من قطر والإمارات 42676 و 21771 دولار على التوالي في سنة 2004 تعاني دول عربية أخرى ويلات الفقر حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني في نفس السنة في كل من اليمن وموريتانيا 620 و451 دولار على التوالي.[6]

وتزايد نمو معدلات السكان في بعض الدول العربية أدى إلى تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء في هذه الدول مما ساهم في خلق مشكلات إقتصادية وإجتماعية اسفرت على ارتفاع معدلات البطالة ونتاقص العمالية الماهرة وتفشي ظاهرة الأمية بشكل كبير، حيث بلغت نسبة الأمية أكثر من 50 % في بعض الدول العربية كالعراق وموريتانيا فقدرت في العراق بـ 59.9 % من الفئة العمرية 15 سنة ما فوق في سنة 2002، كما كلما

بلغت نسبة الأمية في موريتانيا في نفس السنة 58.8% من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق[7]

بالإضافة إلى إرتباط أعمال التكامل الإقتصادي العربي بالأجهزة الرسمية[4] حركة شعبية مناضلة من أجل الوحدة العربية فقد تشكل "منتدى الفكر العربي في عمان" "والمؤتمر القومي العربي" ولكن انحصر علمهما في النطاق الفكري فقط [9]

ب -العوائق السياسية: هناك عوائق سياسية للتكامل العربي يمكن تلخيصها فيما يلي:

الصراعات والخلافات السياسية الحادة بين الدول العربية: لاتزال بعض هذه الصراعات دون حل، حيث فشلت الجامعة العربية في التواصل إلى حلول لمثل هذه المشكلات، مما إنعكس بشكل مباشر على العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية، حيث كان من الصعب عيها الإتفاق على سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نظمها الحكومية وسياستها الوطنية المتباينة، بينما تنطبق كل دولة سياسة خاصة بها تحددها مجموعة من العوامل والمصالح الضيقة على المصالح العامة مما يجعل الغرب ينتهز هذه التناقضات بين الدول العربية ليتدخل في شؤونها بطرق مباشرة أو غير مباشرة للتقليل من قوتها والقضاء على الصناعة بصفة عامة والصناعات الحربية بصفة خاصة إن وجدت وهذا لحماية المصالح الغربية وأمن إسرائيل في المنطقة [10].

ـ ضعف الإرادة السياسية: وكان وراء ضعف الإرادة السياسية عوامل عديدة أهمها[11]عدم وضوح الفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الإقتصادي أو إدراكها بسبب قلة المعلومات أو عدم وضوحها في أحسن الأحوال مما أضعف الإقتناع لدى أصحاب القرار السياسي بجدواها وتحدياتها.

ـ حالة الإنفصال بين الأنظمة الحاكمة في الدول العربية وبين الأغلبية الجماهرية لقرارات هذه الحالة إلى تفشي ظاهرة الإرهاب بدلا من الديمقراطية، وإلى تعميق حالة الإحباط لدى الموظفين بدلا من المساهمة

الإيجابية في بناء الأهداف المطروحة، مما أدى إلى خلق صعوبات فعلية في الطريق إلى اتخاذ قرارات مشتركة[12].

ج-المعوقات الإقتصادية :

إن الدول العربية من حيث درجات النمو تتفاوت، الأمر الذي يزيد من اتساع الهوة بين مستويات المعيشة بين الدول العربية، حيث إن المستفيد أكثر من التكامل هو الدول ذات معدل النمو الإقتصادي المرتفع [13].

ـ إختلاف الأنظمة الإقتصادية بين الدول العربية مما يؤدي إلى صعوبة تنسيق السياسات الإقتصادية.

ـ ضعف القاعدة الإنتاجية والتوجه الخارجي لإستراتيجية التنمية في الدول العربية وغياب التنسيق بين سياستها الإقتصادية .

ـ التبعية الإقتصادية والمالية للدول المتقدمة، وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دول عربية أكثر إلحاحا من السعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية، وهذا الوضع يؤدي إلى حدوث تفتت بين الدول العربية ويتم كل ذلك لصالح الدول المتقدمة التي تسعى جاهدة إلى إعاقة كل محاولة للتكامل بين الدول العربية[14].

ضعف وقلة النقل والمواصلات، حيث يعاني هذا القطاع من التخلف والإنقطاع بين الدول العربية، الأمر الذي يستلزم قيام سياسة مشتركة بين الدول العربية لفرض تنمية وإنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية مع توسيع وتوحيد هذه الخطوط، وإنشاء الأساطيل البرية والبحرية والجوية لمواجهة إحتياجات التنمية الإقتصادية، وتوسيع التبادل التجاري لأن العبرة ليس في تقرير حرية إنتقال السلع والإشخاص، بل في توفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق ذلك.

ـ البنيان التنافسي لإقتصاديات الدول العربية، فهناك عدد كبير من الصناعات المتماثلة (المتنافسة)، ذات الإنتاجية المنخفضة ونفقات الإنتاج المرتفعة التي لا تتيح إلا بما ظل الحماية، الأمر الذي يعني أن قيام التكامل يؤدي إلى القضاء على الكثير من هذه الصناعات، وبالتالي تضرر

أصحابها والعمال المشتغلين فيها، إلا أنه من الممكن التغلب من خلال التنسيق الصناعي الذي يعامل هذه الصناعات معاملة خاصة.

ـ إختلال الهياكل الإقتصادية للدول العربية ويتوضح ذلك من إعتمادها في معظمها على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، حيث لا تستطيع أن تدفع معدلات في الأجل القصير، وإستمرار هذا الإختلال حتى بعد مرور معدلات النمو الإقتصادي بالدول غير البترولية ويتضمن ذلك إفتقار الدول العربية للقدرة على التحول[15].

ثانيا : مسار التكامل الإقتصادي العربي: لقد تمت محاولات كثيرة لتدعيم العلاقات الإقتصادية بهدف حل مشكلات المنطقة العربية، وسجل الدول العربية حافل بالعديد من صيغ التكامل والتعاون خاصة في المجال الإقتصادي، ولقد إرتبط هذا العمل بقيام جامعة الدول العربية، وذلك لكونها أو لتنظيم قوي في تاريخ العربي المعاصر، ومن بين التجارب للتكامل الإقتصادي العربي أن نذكر ما يلي :

1ـ معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي: عقدت هذه المعاهدة في سنة 1950، بين دول الجامعة العربية [16] ونصت المادة الثامنة منها على إنشاء مجلس إقتصادي يتكون من وزراء الدول المتعاهدة المختصين في الشؤون الإقتصادية أو من يمثلهم ليقترح على حكومات الدول الأعضاء ما يراه كفيلا بتحقيق أهداف هذا التعاون الإقتصادي العربي[17] .

2ـ مشروع الوحدة الإقتصادية العربية: إتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مبادرة بتاريخ 1953/05/22 بشأن تأليف لجنة الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الإقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبعها من أجل تحقيق هذه الوحدة.

تمت الموافقة على مشروع الوحدة الإقتصادية الذي تم الإنتهاء من إعداده في جوان 1957 من قبل عدد محدود من الدول العربية.

ـ بعد مرور خمس سنوات على الأقل، فقد وافقت عليه كل من مصر والمغرب والكويت في جوان 1962، العراق وسوريا في 1962/12/09، اليمن في 1963/07، دخل المشروع حيز التنفيذ في 1964/04/03 [18]

تحلت الدول العربية على مشروع الوحدة الإقتصادية في 1964 واتجهت إلى طريق أخر هو السوق المشتركة .

3)السوق العربية المشتركة: في 13 أوت 1964 عقد مجلس الوحدة الإقتصادية التابع للجامعة العربية [19] تضمنت برنامج زمنيا أشتمل على مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الرسوم الجمركية والقيود الأخري المفروضة على الواردات .

وأطلق على تلك الإتفاقية " اتفاقية السوق العربية المشتركة "

إنضمت إليها أربع دول في 1965 وهي مصر وسوريا والأردن والعراق وبعد اثني عشر سنة إنضمت إليها ثلاث دول أخرى هي ليبيا واليمن وموريتانيا، وخلال تلك الفترة لم تكن السوق العربية المشتركة في حقيقتها وجوهرها سواء منطقة تجارة حرة، ولم تتطور إلى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة، ولكن على الرغم من ذلك اعتبرت هذه الإتفاقية من أهم الإنجازات الهادفة إلى تحقيق الوحدة الإقتصادية، حيث حققت في حينها زيادة واضحة في حجم التجارة البينية للدول الموقعة عليها ، ثم ظلت السوق قائمة حتى 1980 حينهما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيع الأخرى معاهدة السلام مع إسرائيل، فتوقفت الدول الأعضاء الأخرى في السوق عن تطبيق الإتفاقية المبرمة بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الإتفاقية (20) في عام 1998 أصدرت مجلس الوحدة الإقتصادية العربية. قرار بإنشاء إعتماد البرنامج التنفيذي لإستئناف تطبيق إتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم خلالها إلغاء كافة الرسوم الجمركية والقيود على الواردات بدء من 1999، لكن لم تنجح هذه المحاولة أيضا.

4) إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية: لقد تم عقد إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في سنة 1981، وتم التوقيع عليها من قبل إحدى وعشرون دولة عربية، وتهدف إلى الإعفاء الكامل من الرسوم والقيود على السلع الزراعية والحيوانية، والمواد الخام المعدنية وغير معدنية، كما تم تصنيف المنتوجات الصناعية وفقا لقوائم تحدد لاحقا ضمن مفاوضات جماعية ونصت الإتفاقية على عدم إمكانية منح ميزة تفضيلية لدولة غير عربية تفوق تلك الممنوحة للدول الأطراف، كما أبرمت إتفاقية أخرى سنة 1982 وهي اتفاقية موحدة لإستثمار رؤوس الأموال العربية ووقع عليها أحدى وعشرون دولة تنص على منح الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن دعمها بإمتيازات أخرى عن طريق إتفاقيات ثنائية.

رغم الإجتماع العربي على هذين المشروعين إلا أنهما لم يحظيا بنجاح يذكر إذ حالت العراقيل التجارية والسياسية وغيرها دون تنفيذهما .

5) منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الإقتصادي الإقليمي غير الناجحة، وتستهدف أساسيا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المتماثل.

تم التوقيع على إتفاقية تأسيس منطقة التجارة الحرة، العربية الكبرى في جوان سنة 1996 بالقاهرة، حيث تم الإتفاق على إزالة الحواجز التجارية بين الدول الإثني عشر أعضاء الجامعة العربية آنذاك، ودخلت الإتفاقية حيز التنفيذ في أول جانفي 1998 على أن تلغى جميع الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء في 2007.

مقومات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تتوافر منقطة التجارة الحرة العربية الكبرى على عدة مقومات نذكر منها :

ـ توفر الإرادة السياسية: حيث إن قرار إنشاء المنطقة قد صدر على مستوى رؤساء الدول العربية وملوكها ووزراء خارجيتها [21]

ـ وجود السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: حيث يوجد شرطين للانضمام إلى المنطقة؛ أحدهما المصادقة على إتفاقية تسيير وتنمية التبادل بين الدول العربية. والثاني يتعلق بالموافقة على البرنامج التنفيذي[22]

ـ تنامي مؤسسات العمل العربي المشترك

ـ الإتجاه إلى عقد إتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة العربية

ـ إرساء المنظمة العالمية للتجارة لقواعد جديدة تساعد على التكامل الإقتصادي العربي، تضمن وبصورة حتمية إنفتاح الحدود العربية فيما بينها. وذلك لإنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة.

البرنامج الزمني لإقامة منطقة التجارة الحرة: يعتبر هذا البرنامج ضروريا للاعتراف الدول بالمنطقة وخاصة من قبل المنظمة العالمية للتجارة وحددت فترة البرنامج بعشر سنوات تبدأ من 01 جانفي 1998 وتنتهي في 31 ديسمبر 2007 حيث يتم تخفيض الرسوم بنسة 10 % سنويا وبعد تجربة تطبق استمرت أربع سنوات ورغبة من الدول العربية بالإسراع في استكمال إقامة هذه المنطقة وبناء على توجيه مؤتمر القمة العربية الثالث عشر بعمان عام 2001، أدخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعديلات على البرنامج التنفيذي يقضي بإستكمال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع مطلع 2005 ويكون ذلك من خلال تطبيق نسب تخفيض على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة الأثر عامي 2004 و2005 تبلغ 20 % في كل سنة[23].

ثالثا: آفاق التكامل الإقتصادي العربي:

تعمل إستراتيجية التكامل الإقتصادي العربي على تحقيق عدد من الأنشطة والبرامج، وذالك بإتباع المراحل الآتية:

1) فتح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لإنضمام أي دولة عربية من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مباشرة إليها، بإحضار يوجه من الدولة إلى أنة مجلس الوحدة الإقتصادية العربية يفيد، برغبتها في الإنضمام، وتقوم الأمانة العامة بإبلاغ هذا الإخطار للدول الأطراف، ويبدأ تاريخ التحرير للسلع التي منشأها دول المنطقة، بالنسبة للدول المنظمة بعد ثلاث أشهر من تاريخ الإنضمام، يجوز للدول العربية الأقل نمو أن تتفاهم مع مجلس الوحدة الإقتصادية العربية على برنامج مناسب لها، لإستكمال كافة الرسوم، وتحرير التجارة البينية [21].

2) تسعى الدول العربية إلى إقامة إتحاد جمركي، وذالك وفق المراحل الآتية:[22].

أ) المرحلة الأولى (2006-2009): يتم خلال هذه الفترة توحيد الرسوم الجمركية التي يبلغ الفارق بينها 10%، توحيد نصف الرسوم التي يكون الفارق بينها بين 10% و 25%، إضافة إلى توحيد ربع الرسوم التي يقع الفارق بينها بين 25% و 50%، ويعرض الأمر على اللجنة الجمركية ليتخذ المجلس قرارا بشأنه، وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجريها خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لنهاية هذه الفترة .

ب)ـ المرحلة الثانية (2010 -2012): يستكمل توحيد الرسوم التي كانت فروقها بحدود 25%، كما يضاف توحيد ربع أخر الرسوم التي يقع الفارق بينها بين 25% و 50%، وتسري قرارات مجلس الوحدة بالنسبة لما تجاوز ذلك، تقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجري خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لنهاية الفترة .

ج) المرحلة الثالثة (2013-2015): يستكمل توحيد جميع الرسوم، وتقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجري خلال هذه الفترة على

أن يستكمل التوحيد بنهاية هذه الفترة. ويتم إعلان قيام الإتحاد الجمركي بحلول عام 2016.

وبدأت الدول العربية من خلال القمة العربية بتونس[23] في عملية تطوير العمل الإقتصادي العربي المشترك، وتضمنت وثيقة العهد والوفاق والتضامن بين قادة الدول العربية عددا من المحاور الأساسية.

لتطوير العمل الإقتصادي العربي المشترك وتفعيل آليات التي كان من بينها :

- تطوير مؤسسات وأجهزة العمل الإقتصادي العربي المشترك .
- إستكمال إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة إتحاد جمركي.
- وضع إستراتيجية إقتصادية عربية شاملة يكلف المجلس الإقتصادي والإجتماعي بدراستها
- مواصلة الإصلاحات الإقتصادية للإرتقاء بمستوى معيشة الشعوب العربية.
- العمل على الإسراع بإنجاز سوق عربية مشتركة .
- وضع إستراتيجية عربية شاملة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والبشرية

وهكذا، فإن تطوير العمل الإقتصادي المشترك لن يأتي إلا بالعمل في المجالات التالية [24].

- تطوير آلية إتخاذ القرار وإعتماد البرامج المشتركة والتنسيق فيما بينها، وإدماج مؤسسات المجتمع المدني في العمل الإقتصادي العربي المشترك ومشاركتها في بلورة القرارات التي يتخذها المجلس الإقتصادي والإجتماعي وأجهزة العمل الإقتصادي العربي المشترك.
- تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في التكامل الإقتصادي العربي.
- البحث عن الجوانب والمصالح المشتركة وتعظيمها.

ـ تبني برامج واقعية على أسس فنية وإقتصادية، وإن كانت بسيطة فإنها قابلة للتطبيق، ومهما كانت صغيرة فإنها تؤدي إلى المراد في الأجل الطويل .

ـ البحث عن الحلول للمشاكل والصعوبات في حينها وعدم الإنتقال من مرحلة إلى مرحلة أخرى، حتى يتم إستكمال المرحلة السابقة وحل مشاكلها.

ـ قابلية القرارات التي يتم تبنيها من قبل مؤسسات العمل الإقتصادي المشترك للتنفيذ، وأن تكون مصحوبة ببرامج تنفيذية تضمن وبشكل واضح، آلية التنفيذ والمتابعة والتمويل والإلتزامات المالية المترتبة على الدول المشاركة ومصادر التمويل .

ـ وضع إستراتيجية إقتصادية مشتركة لأهداف محددة قابلة للتطبيق والتنفيذ.

## المراجع و الهوامش المعتمدة:

(1) لطفي (على) "رؤوس الأموال العربية وإمكانيات قيام تكامل اقتصادي عربي"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس،1977 ص 10.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي.

(3) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005 مرجع سابق ص7

(4) راتب (إجلال)، التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ط2، معهد التخطيط القومي 1990 ص 49.

(5) شقير (محمد لبيب)، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول، مراكز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1986 ص 179.

(6) التقرير الاقتصادي العربي الموحد مرجع سابق ص17.

(7) نفس المرجع السابق ص 28

(8) الإمام (محمد محمود)، "العمل الاقتصادي العربي المشترك وتقييمه ومستقبله" في المجلة المصرية للتخطيط، المجلد الخامس، العدد 1، جوان 1997، ص 29.

(9)ـ نفس المرجع السابق ص 29.

(10) مقراني (الهاشمي)، "التكامل الاقتصادي العربي، واقع وآفاق، في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة العدد 11 ،1999 ، ص93.

(11) زلزلة (عبد الحسين)، التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات "دراسة في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (1) مركز دراسات الوحدة العربية، بدون تاريخ، ص 147.
(12) حميد رشيد (عبد الوهاب)، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة الطموحات والأداء، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة 1985 ص 136.
(13) التكريتي(عبد الحميد رشيد محمد)، التكامل الاقتصادي مع دراسة خاصة عن التكامل الاقتصادي العربي، دار الرسالة للطباعة والنشر، بغداد 1978، ص 218.
(14) براهيمي (عبد الحميد)، أبعاد التكامل الاقتصادي العربي، واحتمالات المستقبل مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983 ص210.
(16) شقير (محمد لبيب)، الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ماي 1986، ص 779.
(17) العباري (الشاذلي) القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي والمشترك، منتدى الفكر العربي، عمان، 1996.
(18) Institut Européen de recherche sur la coopération méditerranéenne ,avec le solution de commission européenne, "zone arabe et euro-arabe de libre échange",mai2003; 25/01/2005).http://www.medea.be/index.html. (le
(19) المنذري (سليمان) السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة ،2004، ص93.
(20) حجازي (المرسي السيد)، "تقويم السوق العربية المشتركة"، في مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 34-35، السنة الثالثة عشر صيف2005 ص 19.
(21)- فاضل كمال، مدى ملاءمة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لظروف الدول العربية على الموقع:
www.islamonline.net(05/06/2006).
(22) التقرير العربي الموحد 2000 ص 199.
(23) التقرير العربي الموحد 2002 ص189- ص 190.
(24) نفس المرجع السابق ص 216.
(25) السيسي (صلاح الدين حسين)، الإتحاد الأوربي، السوق العربية المشتركة الواقع والطموح، عالم الكتاب، مصر، 2003، ص95.
(26) الجوزي فتيحة، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي في ظل العولمة، رسالة ماجستير، نقود ومالية، جامعة الجزائر ،2006، ص 108.